المقتطف اليومي للصحف الصهيونية

الثلاثاء 14 حزيران 2022

مقالات

"هآرتس": بايدن يربط زيارته المتوقعة للسعودية بأمن إسرائيل

ترجمة: الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين

من المتوقع أن تشمل زيارة بايدن للسعودية قمة إقليمية يشارك فيها زعماء عرب. يأتي ذلك على خلفية قرار البنتاغون الترويج لاتفاقية دفاعية بين إسرائيل وبعض الدول التي ستوحد قواها ضد إيران. قال الرئيس الأمريكي جو بايدن (الأحد) إن زيارته المزمعة للسعودية الشهر المقبل مرتبطة بمصالح إسرائيل الأمنية، وليست مرتبطة بمحاولة لتجنيد السعودية لمحاربة ارتفاع أسعار النفط العالمية بسبب الحرب في أوكرانيا... الرحلة تتعلق باجتماع كبير في السعودية يتصل بأمن إسرائيل القومي، مضيفًا: "لدينا خطة تتعلق بقضايا أكبر بكثير من أسعار الطاقة".

ستأتي زيارة بايدن للسعودية ضمن زيارة مطولة إلى الشرق الأوسط، وتشمل إسرائيل والسلطة الفلسطينية... ستشمل زيارة بايدن للسعودية قمة إقليمية يحضرها قادة السعودية، والإمارات، والبحرين، وعمان، وقطر، والكويت، ومصر، والأردن والعراق... والقمة ستعقد في ضوء قرار البنتاغون السعي إلى عقد اتفاقية دفاعية بين إسرائيل وعدد من الدول العربية التي ستوحد قواها ضد إيران.. وقد تم تقديم مشروع قانون خاص بهذا

الموضوع إلى الكونغرس الخميس الماضي، ويروج له أعضاء الكونغرس ومجلس الشيوخ، عن الحزبين الديمقراطي والجمهوري على حد سواء.

يشكل القانون محاولة أميركية لتعزيز التعاون العسكري بين إسرائيل ودول في الشرق الأوسط بعد اتفاقيات التطبيع الموقعة في السنوات الأخيرة، وبموجب مشروع القانون، فالمتوقع هو أن يضع البنتاغون استراتيجية لإنشاء نظام دفاع جوي في غضون 180 يومًا من موعد سن القانون.

وبموجب الاقتراح ستوفر المجموعة حماية أفضل للدول المشاركة في القمة. بالإضافة إلى إسرائيل. ضد الصواريخ البرية والبحرية والأنظمة الجوية المأهولة وغير المأهولة والهجمات الصاروخية الإيرانية".

* * *

"يديعوت أحرونوت": الرئيس السابق للموساد مخطئ: هناك استراتيجية، إنها فاشلة ببساطة

بقلم شموئيل هارلاب

ترجمة: الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين

ادعى تامير باردو أن إسرائيل ليس لديها رؤية صلبة لإقامة حدود مع الفلسطينيين، في الواقع يظهر التاريخ خلاف ذلك، والسؤال هو فقط إلى أي إسرائيل تشير

رداً على "إسرائيل ليس لها حدود سياسية. والحدود الأخلاقية غير واضحة أيضاً"

في مقال نُشر هنا الأسبوع الماضي، اقترح رئيس الموساد السابق تامير باردو تأكيدين: أحدهما يتعلق بالماضي والآخر عن الحاضر. فيما يتعلق بالماضي، يدعي أن إسرائيل منذ حزيران / يونيو 1967 كانت دولة بلا حدود سياسية، مما يشير إلى أننا "دولة بلا استراتيجية". في الوقت الحاضر يدعي: "وفيما يتعلق بالسؤال حول كيف نريد أن نرى الدولة اليهودية في غضون 30 عامًا، لا توجد إجابة، ولا يوجد سياسي على استعداد لتحديد هدف، فمعظمهم يلفون أعينهم في السماء". في الواقع، ليس لدولة إسرائيل حدود سياسية. هل لأن إسرائيل ليس لديها استراتيجية من نهاية حرب الأيام الستة حتى يومنا هذا؟

كانت هناك ثلاث محاولات خروج محتملة من الصراع العربي الإسرائيلي منذ العام 1967 إلى الوقت الحاضر: اتفاقية لندن بين الملك حسين ووزير الخارجية شيمون بيريز في نيسان\أبريل 1987، ومؤتمر كامب ديفيد في

تموز\يوليو 2000، والاتفاقية غير الموقعة بين رئيس الوزراء إيهود أولمرت والرئيس الفلسطيني أبو مازن خلال العام 2008.

.اتفاق لندن الذي روج له وزير الخارجية بيريز كجزء من الخيار الأردني نسفه رئيس الوزراء آنذاك يتسحاق شامير بسبب اعتبارات أيديولوجية لإسرائيل الكبرى. لولا نسفه لعادت الضفة الغربية وسكانها إلى السيطرة الأردنية خلال العام 1988، وعادت إسرائيل إلى الخط الأخضر كحدود سياسية متفق عليها. ونسف شامير للاتفاق لأسباب أيديولوجية يعبر عن استراتيجية الليكود تحت قيادته.

.فشل مؤتمر كامب ديفيد الذي بدأه رئيس الوزراء إيهود باراك برعاية الرئيس بيل كلينتون ومشاركة رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات في التوصل إلى اتفاق سلام، ورفض عرفات كل مقترحات التسوية خلال المؤتمر، بحسب باراك وكلينتون، ونسف التوصل إلى اتفاق سلام وإنهاء الصراع وقضايا القدس والمستوطنات، وعودة إسرائيل إلى الحدود السياسية للخط الاخضر.

في العام 2008 عقد رئيس الوزراء إيهود أولمرت عشرات اللقاءات مع أبي مازن. قدم مؤخرًا خريطة تقسيم ضمت حوالي 4٪ من الضفة الغربية مقابل منطقة موازية على طول حدود إسرائيل. لم يوافق أبو مازن على قبول الخريطة، والتوقيع عليها سهل ومادي. لو وقع، لأقيمت دولة فلسطينية في الضفة الغربية في 2008-2009، وحُلّت قضية القدس بالاتفاق، وحُلّت المستوطنات، أو بعضها.

كانت الجولات الثلاث من المفاوضات - اتفاقية لندن عام 1987، ومؤتمر كامب ديفيد عام 2000 واجتماعات أولمرت وأبو مازن عام 2008 فرصًا حقيقية للتوصل إلى اتفاق سلام. لقد تصرف الجانب الإسرائيلي في جولات المفاوضات الثلاث في ظل استراتيجية سياسية أمنية واضحة كانت تخضع لموافقة الحكومة في ذلك الوقت، وهي أن إسرائيل لم يكن لديها استراتيجية منذ نهاية حرب الأيام الستة.

وينطبق الشيء نفسه على ولاية رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو. لقد حاول طوال الوقت الإبقاء على الوضع الراهن في المناطق، واحتواء حماس، وفصل غزة والضفة الغربية، والنأي بنفسه عن السلطة الفلسطينية. وهو ما ينطبق على اليمين واليسار على حد سواء، كل لأسبابه الخاصة. في هذا الصدد، تصرف نتنياهو، في الواقع، كقائد للوسط أكثر من كونه زعيم اليمين. من الممكن المجادلة باستراتيجيته للوضع الراهن، لكن لا يمكن المجادلة بأنه لم يكن لدى إسرائيل استراتيجية خلال فترة حكمه.

فيما يتعلق بالمستقبل، هناك جدل حاد في الجمهور الإسرائيلي حول صورة الدولة اليهودية المستقبلية. ينقسم المجتمع العربي، ممثلاً في الكنيست، بين قبولها (منصور عباس) والرغبة في إلغائها واستبدالها بـ "دولة لكل مواطنيها " (القائمة المشتركة). يواصل اليسار إيمانه بتقسيم الأرض بين إسرائيل والدولة الفلسطينية، فيما تنقسم الكتلة اليمينية بين مؤيدي ضم الضفة الغربية بأكملها ومن يكتفون بضم جزء من الأرض فقط؛ وبالتالي، فإن الإجابة على سؤال باردو: "كيف نرى الدولة اليهودية في غضون 30 عامًا" تعتمد على تعريف من "نحن". كل قبيلة وقطاع في إسرائيل له "نحن".

* * *

"يديعوت أحرونوت": من هما المُرشحان الرئيسيان لمنصب رئاسة الوكالة اليهودية؟

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الاسرائيلية

يعتبر اللواء احتياط في جيش العدو **"دورون ألموغ"** هو المرشح الرئيسي لمنصب رئيس مجلس إدارة الوكالة اليهودية، وهذا ما علمته صحيفة يديعوت أحرونوت وصحيفة Ynet العبرية، حيث أن لجنة التعيينات التي تنتخب رئيس الوكالة تدرس تعيين ألموغ، ولكي يتم انتخابه لهذا المنصب يحتاج إلى دعم تسعة من أعضاء اللجنة العشرة.

وفي غضون ذلك تدرس اللجنة أيضاً ترشيح نائب وزير الخارجية **"عيدان رول"** الذي يدعم ترشيحه رئيس الوزراء البديل ووزير الخارجية يائير لابيد.

الموغ 71 عاماً شغل سابقاً منصب قائد المنطقة الجنوبية، وهو ناشط للأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية المصحوبة بإعاقات إضافية ويشغل منصب رئيس قرية إعادة التأهيل "عدي نيغف" – "نحلات عيران"، وقد سميت القرية على اسم ابنه عيران الذي توفي عن عمر يناهز 23 عاماً بسبب مرض كاستلمان.

فيما تم استبعاد باقي المرشحين رغم شهرتهم الواسعة، وهم وزيرة الهجرة والاستيعاب في حكومة العدو "بنينا تيمانو شتا"، التي نالت دعماً واسعاً من الممثلين الأمريكيين في اللجنة، ووزير البناء والإسكان في حكومة العدو "زئيف إلكين."

ومن غير المحتمل أن تختار اللجنة سياسياً بسبب ادراكها أنه قد يكون هناك تغيير في الحكومة قريباً، وقد لا يكون مثل هذا المرشح مقبولاً لدى الحكومة المستقبلية، على أي حال من المتوقع صدور قرار بحلول نهاية الشهر، قبل اجتماع مجلس أمناء الوكالة في 10 يوليو.

* * *

"إسرائيل اليوم": اتصالات لتوحيد حزبي يمينا وأمل جديد

ماتي توخفيلد

هل يستعد للانتخابات؟ إلى جانب محاولاته الأخيرة "للقتال من أجل الحكومة" ، كما قال في خطابه أول أمس (الأحد) في الكنيست، يستعد رئيس الوزراء نفتالي بينيت أيضًا لسيناريو تصل فيه الحكومة إلى نهاية مسارها. وفي الآونة الأخيرة، وبسبب سوء أوضاع الحزبين في الاستطلاعات وعدم اليقين بشأن إمكانية تجاوزهما نسبة الحسم، بدأت المحادثات بين كبار المسؤولين في حزب يمينا وحزب أمل جديد لفحص توحيد الحزبين في حال الذهاب إلى الانتخابات.

وقال مصدر كبير مطّلع على تفاصيل المحادثات إن معظم الصعوبات أمام التقدم في المحادثات حتى الآن نابعة من الكثير من الشكوك بين قادة الحزبين، وحقيقة أن توحيد الحزبين للخوض المشترك للانتخابات ينبع من قيود سياسية ومصالح مشتركة لاجتياز اختبار الصندوق بنجاح، بدلاً من الثقة أو الصداقة بين الاثنين.

وحسب قوله: "عندما يتشاور بينيت مع أعضاء حزبه حول هذا الاحتمال، فإنه يعبر عن تحفظ كبير في ربط مستقبله السياسي بمستقبل ساعر" حتى أنه غير واثق من أن ساعر سيساعده في الحفاظ على رئاسة الوزراء الانتقالية في حالة حل الكنيست، وقد يفضل عليه يائير لابيد كرئيس للوزراء خلال الانتخابات، حتى لا يغلق احتمال أن يرأس هو ساعر القائمة الموحدة وهو الشيئ الذي لن يحدث بالتأكيد إذا بقي بينيت رئيسا للوزراء.

وقال المصدر أيضا إن بينت مازال غاضبا من ساعر ويلقي باللوم عليه في الأزمة الأخيرة في الائتلاف بسبب عدم المصادقة على لوائح قانون المستوطنات في الضفة الغربية. ووفقا له، فإن حقيقة أن ساعر ألقى باللوم على الحكومة أولا وقبل كل شيء، وقال إنه ليس لها الحق في الوجود إذا لم يتم تمرير اللوائح، أعاقت أي إمكانية للوصول إلى منفذ مع المعارضة وعديت سيلمان، الذين فهموا أنه نشأت فرصة لتقويض استقرار الحكومة من خلال التصويت ضد اللوائح.

* * *

"هآرتس": كاتب إسرائيلي ينكر وجود شعب فلسطيني!

بقلم ايال زيسر

ترجمة: مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

حرب الايام الستة، التي حلت هذا الشهر ذكراها الـ 55، تشكل نقطة انعطاف تاريخية في تاريخ دولة اسرائيل، مثلما ايضا في علاقاتها مع العالم العربي المحيط بها إذ ان الحرب احدثت صدعا أول في سور العداء والرفض العربي الذي استند حتى ذلك الحين الى الايمان بان العرب سيتمكنون في نهاية المطاف من هزيمة اسرائيل وتصفيتها.

غير أنه الى جانب كل هذا، تشكل الحرب ايضا نقطة علامة هامة في تاريخ النزاع الاسرائيلي الفلسطيني إذ ان نتائجها "خلقت" عمليا الشعب الفلسطيني.

حقا، في مسعى للدفع الى الامام بالرواية الفلسطينية وبالمطالبة الكامنة فيها بالملكية على بلاد اسرائيل، يسير الفلسطينيون شوطا بعيدا جدا ليس فقط في الادعاء بأنهم سبقوا المستوطنين الصهاينة في اواخر القرن التاسع عشر بل وحتى بني اسرائيل إذ انهم – وهكذا يدعي الفلسطينيون – هم انسال الكنعانيين الاوائل الامر الذي يكسبهم حقا اول في البلاد.

غير أن لإعادة كتابة التاريخ وفي واقع الحال تزويره والتعلق بالكنعانيين وباليابوسيين، اسياد القدس قبل ان يحتلها الملك داود لا يوجد من يشتريها حتى في اوساط الفلسطينيين أنفسهم. والدليل هو أنه عندما يدمر هؤلاء بمنهاجية بقايا اثرية بهدف شطب كل ذكر لماضي البلاد اليهودي، لا يفوتون ايضا المكتشفات والمواقع من العهد الذي سبق احتلال بني اسرائيل للبلاد.

بالمقابل، يسود جدا الادعاء الذي يجد اذنا صاغية لدى اسرائيليين كثيرين ايضا وبموجبه فان الحركة الوطنية الفلسطينية هي صورة مرآة للصهيونية، وانه ينبغي النظر الى ظهورها في بداية القرن العشرين كنوع من الرد من السكان المحليين على التحدي الذي وضعته امامهم الحركة الصهيونية التي سعت بمعونة البريطانيين الى اسكان البلاد واقامة دولة يهودية فيها.

غير أن الحقيقة هي أن حرب الايام الستة بالذات هي التي جعلت عرب بلاد اسرائيل دفعة واحدة فلسطينيين. حتى حرب الايام الستة اعتبر سكان يهودا والسامرة، حتى في نظر أنفسهم، كأردنيين، وعلى اي حال كانوا يحملون المواطنة الاردنية.

صحيح أن اريئيل شارون عاد وادعى بان "الاردن هو فلسطين" في كل مرة طلب منه فيها ان يقدم حلا للنزاع مع الفلسطينيين. غير أن هذا القول وضعه بالذات الملك عبد الله الاول، ابو جد الملك الحالي الذي أسس مملكة الاردن وضم بعد حرب الاستقلال يهودا والسامرة الى مملكته.

مقابل سكان الضفة الغربية، وجد سكان قطاع غزة أنفسهم يخضعون لحكم عسكري مصري تصرف مع القطاع وكأنه جزء من الدولة المصرية، ومفهوم انه لم يتصور جعله كيانا مستقلا. غير أنه في حزيران 1967

جر العرب اسرائيل الى حرب أحد لم يتوقعها واحد لم يرغب فيها. وكان ثمن مغامرتهم هو ضياع يهودا والسامرة وشبه جزيرة سيناء.

ملايين العرب ممن عاشوا حتى ذلك الحين كأردنيين او تحت حكم عسكري مصري، أصبحوا رعايا لحكم اسرائيل، وفي لحظة واحدة "اكتشفوا" او في واقع الامر كان من "اكتشف عنهم" انهم فلسطينيون. وكانت مطالبتهم في أن يعترف بها كشعب ذي حقوق وطنية دعمتها الان دول عربية لم تتصور قبل ذلك ان تقيم دولة فلسطينية في المناطق التي توجد تحت حكمها. اما الان فقد سارعت لان تتبناها كي تمس بإسرائيل.

ينبغي الاعتراف بان انعدام الحسم، التردد وبالأساس انعدام رغبة اسرائيل في الحسم بالنسبة للمناطق التي احتلتها في حرب الايام الستة فما بالك أن تطالب بها لنفسها، خدمة الفلسطينيين الذين أصبحوا جيش الطليعة في الكفاح العربي ضد اسرائيل. فقد تجدر الاشارة بان عرب اسرائيل ايضا سارعوا للانضمام الى الاحتلال وبدلا من ان يصبحوا جسرا لسلام اسرائيلي – عربي ونموذج للحياة المشتركة تبنوا هوية فلسطينية اصبحت منذ حزيران 1967 تجعل من الصعب انخراطهم في المجتمع الاسرائيلي.

في نهاية المطاف خضعت اسرائيل لما كان يبدو كمسيرة حتمية وغير قابلة للتراجع ايضا، في اتفاق اوسلو في ايلول 1993 اعترفت بالفلسطينيين كشعب وبـ (م. ت. ف) كممثل لهم. وهكذا بفضل انتصار اسرائيل في حرب الايام الستة ولد الفلسطينيون.

* * *

إلى ايال زيسر الذي ينكر وجود شعب فلسطيني!

بقلم :يوسي بيلين

لم أفهم لماذا قرر الباحث الجدي البروفيسور ايال زيسر ان يشرح هنا أمس، للمرة من يدري كم، بانه لا يوجد حقا شعب فلسطيني، وإذا كان يوجد – فان الحديث يدور عن "مهاجرين جدد" ركبوا بالمجان على حرب الايام الستة.

العرب الذين عاشوا هنا تحت الحكم العثماني نهضوا في الصباح وشعروا بأنهم شعب، على خلفية انهيار الامبراطورية العثمانية قبل أكثر من مئة سنة، تماما مثلما شعرت هكذا جماعات اخرى كانت تعيش حتى ذلك الحين تحت جناح الامبراطورية. رأوا أنفسهم، قبل كل شيء، عربا يعيشون في جنوب الاقليم السوري للإمبراطورية، وعندما سقطت هذه، وعندما بدأت القوى العظمى تقسيمهم فيما بينها، وعندما منح البريطانيون الحركة الصهيونية تصريح بلفور – تعاظمت لديهم الاحاسيس القومية والمناهضة للصهيونية، التي جعلتهم، بالتدريج الشعب الفلسطيني.

منذئذ، يحاول الفلسطينيون ان يثبتوا لنا وللعالم بان الشعب اليهودي ليس شعبا، بل مجموعة اشخاص ينتمون للدين اليهودي (وهم يستعينون بمحافل يهودية غير قليلة في البلاد وفي العالم، واساسا في اوساط الحريدين، ممن يتبنون هذا النهج). وبدلا من ان يبتسموا ويقولوا اننا لا نحتاج لان نثبت لاحدا كوننا شعب، نحن "ننتقم" من الفلسطينيين وندعي بأنهم هم أنفسهم ليسوا شعبا... وأنا اقترح على زيسر الا ينجر وراء المساعي الفلسطينية التي لم تنتج اي ثمار ولن تنتج اي ثمار في المستقبل.

ثقافيا، كان غريبا بعض الشيء ان نرى بانه في مقالته يتجاهل الموقف الاسرائيلي الاول والاهم من الشعب الفلسطيني. وهو موقف رئيس الوزراء في حينه، مناحيم بيغن، من الشعب الفلسطيني في اتفاقات كامب ديفيد، والتي وقعت مع الرئيس المصري انور السادات الى جانب توقيع الشاهد الرئيس الامريكي جيمي كارتر في ساحة البيت الابيض في 17 ايلول 1978.

في اتفاقات كامب ديفيد، بصيغتها الملزمة باللغة الانجليزية يوجد موقف من "الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومطالبه العادلة". بيغن، الذي وقع على هذه الجملة فيما أنه لا يؤمن بان هذا يحصل له، كتب كتابا رسميا لكارتر و "اوضح" ان من ناحيته في كل مكان يذكر فيه الشعب الفلسطيني، المقصود هو "عرب بلاد اسرائيل". كارتر، بابتسامة خبيثة، بعث بكتاب رد لبيغن وكتب فيه انه "يسجل لنفسه" ملاحظات بيغن. من ناحية الالتزام الاسرائيلي في اتفاقاتها الدولية، لا يوجد بالطبع اي معنى لتبادل الكتب هذا، ولكن يوجد معنى عظيم للصيغة الملزمة بالإنجليزية .

غير أن الجدال التاريخي في مسألة إذا كان يوجد شعب يهودي وإذا كان يوجد شعب فلسطيني لا يفترض ان يحل اي مشكلة سياسية. لنفترض أننا اتفقنا جميعا بان الشعب الفلسطيني هو "فبركة" كما يقترح زيسر، واقتنع العالم بذلك. فما هو المعنى؟ طرد "عرب بلاد اسرائيل" كيف لا يزعجوا يهودها؟ ضم كل الارض التي غرب نهر الاردن والتحول الى اقلية يهودية تتحكم بالأغلبية العربية؟ ألا يعتقد المؤرخ ايال زيسر بان هذه ستكون نهاية الصهيونية؟

* * *

يديعوت: أمريكا جريحة ومنقسمة

بقلم: سيفر بلوتسكر

بعد أربع سنوات ترامب، سنتين ونصف كورونا وسنة بايدن - امريكا جريحة ومتدهورة. شيء فاسد مر ويمر عليها. هذا واضح من النظرة الاولى: وسخ، اهمال، جو خانق، اناس غليظو الروح يدفعون الواحد الاخر، قطار سفلي صاخب، قافز، متأخر وسيارات شرطة تدور بأضوائها ليل نهار. ليس لطيفا كتابة هذا، لكن

الامريكيين لم يسمنوا فقط الى الحجوم التي تعرض أنفسهم وخدماتهم الطبية للخطر بل وايضا باتوا مهملين ومثيرين للأعصاب.

الاغلبية "اليمينية" - في الضواحي ايضا - يسيرون بلباس مهمل، يأكلون الطعام غير الصحي ويسيرون بثقل وعدم اكتراث. الاقلية "اليسارية" تثير صخبا عظيما وتجعل قصة كبيرة من كل وجبة طعام يجب أن تكون طبيعية، محلية، غير مصنعة، غير ضارة بالمناخ وبالتالي باهظة الثمن على نحو مجنون. بعيدا عن متناول يد الاجير العادي. شوارع مدن امريكا امتلأت بعديمي السكن المخدرين، متاجر عديدة مغلقة ومتروكة واعلام المثليين ترفرف في الريح الى جانب اعلام مناهضي المثليين.

المجتمع الامريكي منقسم وممزق مثلما لم يكن على الاقل منذ ستينيات القرن الماضي، في عهد حرب فيتنام. كان يكفي النظر الى مداولات لجنة التحقيق في مجلس النواب في احداث انفجارات العنف لمؤيدي ترامب باتجاه مبنى الكونغرس في واشنطن في 6 كانون الثاني 2021 كما بثت الاسبوع الماضي بالبث الحي والمباشر في كل قنوات التلفزيون باستثناء واحدة - "فوكس نيوز" - كي نمتلئ بالقلق وباليأس. توصيفات تقشعر لها الابدان للإهمال المطلق من جانب قوات حفظ النظام الفيدرالية والمحلية التي من مهمتها منع العنف والزعرنة تتداخل في الشهادات للتملص الخطير من جانب ترامب (في حينه كان لا يزال رئيسا) من الشجب بكل الفم للمشاغبين، فما بالك وقفهم. المشاغبون أنفسهم ما كان يمكنهم أن يسقطوا الديمقراطية في امريكا، لكن التبرير الذي يمنح لأفعالهم الان ايضا من أكثر من ثلث مواطني الولايات المتحدة - يمكنه فعلا. ترامب ليس وحيدا؛ الجماهير لا تزال معه. الحيز العام الامريكي بات ميدان نار علني؛ لا يوجد يوم دون حدث إطلاق نار وفي احيان قريبة فتاك. فتحت دائرة دموية: الخوف من هجوم اجرامي يحرك المواطنين العاديين لان يتزودوا بالأسلحة كي يدافعوا عن أنفسهم وعن ابناء بيتهم. وحيثما توجد بنادق مشحونة في حقائب يدوية وفي الجارور هناك في النهاية تمتشق وتطلق النار.

حتى الامور العادية لا تعمل كما ينبغي. جهاز قراءة كف اليد في رقابة الحدود الفيدرالية خرب، معلمة الغناء لا تصف الى الصف حين اصطف الاطفال للإنشاد امام الاهالي. العاملون في المحل العلم لـ"ابل" غير قادرين على أن يحلوا خللا بسيطا، في محل الموضة لا توجد قمصان بمقياس صغير ابدا، على رفوف السوبر ماركت تنقص منتجات اساسية، في شبكة محلات الكتب الفاخرة سابقا تكاد لا توجد كتب، فقط دمى ومنتجات ورق من انتاج الصين. التضخم المالي السنوي بمعدل 8 حتى 9 في المئة يعطي مؤشراته في كل شيء من البنزين وحتى الحلاقة. في مجالات عديدة امريكا أغلى من فرنسا، مثلا، وتشبه في مستوى الاسعار اسرائيل. الغلاء يجر ركودا، دون حاجة لرفع الفائدة: الاجر يتآكل، المشتريات تتقلص، مستوى المعيشة يتوقف، الطلب على العاملين يضعف. انتهت فترة الوفرة المصطنعة.

والجائحة؟ معدل الامريكيين الذين تطعموا ثلاث مرات ضد الكورونا هامشي ومدى مفعول التطعيمات على اي حال انتهى منذ زمن بعيد، هكذا بحيث أن التعبير الذي يظهر في الوثائق وفي التقارير الرسمية (fullyvaccinated)مضلل. عرض عابث. إذا ما ضربت موجة كورونا اضافية امريكا - في غضون شهر او شهرين - فإنها ستلتقي جمهورا تعبا ورافضا وسلطات صحية عديمة الوسيلة.

قبل أربعة أشهر وقفت امريكا موحدة امام العدوان الروسي ضد اوكرانيا؛ كانت هذه لحظة نادرة من الاجماع والتسامي الوطني. انقضت، ربما بلا عودة. عندما يدير بوتين من الكرملين حرب احتلال وحشية دون كوابح، بادين يحك من البيت الابيض قعر العقوبات الاقتصادية ضده. الدولاب في اوكرانيا قريب من الانقلاب شرا، تحول سيفسر في العالم كهزيمة النظام الديمقراطي وانتصار الدكتاتورية. يمكن منع هذا بطرق عديدة. لا يبدو أن ادارة بايدن مستعدة لان تسير فيها.

افترض ان قراء غير قليلين سيجدون الوصفة مبالغا فيه ولا يبرز الا السلبي، مثابة ضيف للحظة يرى كل ضر. دفاعا عن نفسي اقول: لمحبي امريكا جراحها مؤلمة على نحو خاص.

* * *

"إسرائيل اليوم": آيزنكوت.. جنرال جديد يقتحم السياسة

بقلم نوحاما دويك

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

أصوات أجراس الانتخابات تسمع كأصوات العصافير التي تعود في الربيع، ومعها تعتمل بورصة الأسماء. وعلى رأسها: الاسم الساخن في الموسم الحالي، رئيس الأركان الفريق احتياط غادي آيزنكوت. فهو يعد رجلاً قيمياً، متواضعاً، ويذكر له حقيقة أنه عندما عرض عليه أن يكون رئيس أركان في المرة الأولى، شكر الاقتراح، وأضاف: إنه لا يزال لا يشعر بجاهزية للمنصب.

في جولة الانتخابات السابقة أيضاً، لم يشعر بعد بجاهزية للقفز في المياه العكرة للسياسة الإسرائيلية. أما الآن، فتسمع من جهته نغمات جديدة، وحسب المنشورات، فإنه يشعر بنفسه جاهزاً. حسب تلك المنشورات، فإنه يتصرف مرة أخرى بتواضع، ويلمح إلى أنه لا يعتزم الوقوف على رأس أي من الأحزاب (لا يعني أن أحداً ما عرض عليه...)، ومعني بأن يكون رقم اثنين ويتعلم المهنة.

بالفعل، السياسة هي مهنة. ينجو فيها أولئك الذين يفهمون قواعد اللعب، يعرفون كيف يتصرفون في الشبكات الاجتماعية، ويطورون جلداً سميكاً على نحو خاص. ذات مرة قيل مزاحاً: إنه عثر على فيل نادر له جلد سياسي. السياسة ليست إطلاق يد أخرى، وليست مناسبة لكل امرئ وبالتأكيد ليس للجنرالات.

ثمة فجوة هائلة بين السلوك في الجيش والسلوك في الحقل السياسي. في الجيش، من منصب قائد حظيرة

أنفار، ينزل القائد أمراً ولا يحتاج لأن ينظر إلى الوزراء، الأمر ينفذ. وبالتأكيد عندما تصل إلى الرتب العليا، وبالتأكيد كرئيس الأركان.

أما في السياسة بالمقابل، فلا توجد أوامر ولا توجد قاعدة تلقائية. في السياسة كل من يصرخ أقوى، ويمسك بمكبر صوت أشد، يحوز في الوعي. لا مكان للتواضع وللمشي الهوينا. مثلاً، كان نائب من الليكود شغل منصب منسق لجنة المالية في الكنيست. كان فائقاً في المنصب، لكنه لم يلعب سياسة. في الانتخابات التمهيدية بعد ذلك أفلت من الكنيست. بالمقابل، نرى مؤخراً انعدام الطاعة في الائتلاف من جانب النائبين غنايم والزعبي من اليسار وسيلمان وشيكلي من اليمين. الحزب لا يهمهم. الائتلاف لا يؤثر فيهم. الأمر الوحيد الذي يهمهم هو مصلحتهم الشخصية التي باسمها يريدون أن يبقوا في الكنيست.

من الجدير بآيزنكوت أن يطّلع على قائمة الجنرالات الذين زينوا السياسة. معظمهم أنهوا حياتهم السياسية وهم مرضوضون ومضروبون، أو دون أن يخلفوا أثراً ذا مغزى. هكذا مثلاً: حاييم بارليف، موتي غور، أمنون ليبكين شاحك، عميرام متسناع، غابي أشكنازي، شاؤول موفاز وغيرهم. إذا كانوا في حياتهم العسكرية نواب الرب وفي السياسة كانوا، وكيف نقول بحذر فشلوا. السياسيون المهنيون أكلوهم بلا ملح.

قلة من الجنرالات نجحوا. غانتس لا يزال على الدولاب ويحاول استخلاص الدروس. الأيام ستقول. دارج ذكر إسحق رابين، الذي استغرقه عشرين سنة كي يعين مرة أخرى رئيس وزراء وينجح. أيهود باراك، الذي يحمل لقب «الجندي ذو الأوسمة الأكثر في الجيش الإسرائيلي» و«رئيس الوزراء ذو الولاية الأقصر»، أخرج الجيش الإسرائيلي من لبنان، لكنه فشل في الميدان السياسي. وبالتأكيد، أرئيل شارون، الذي بعد عشرات السنين في المهنة، أصبح رئيس وزراء محبوباً.

وعليه، أيها الجنرال آيزنكوت، جدير النظر في المسار من جديد والتأكد من أن جلدك سميك بما يكفي.

* * *

"هآرتس": يجب تنحية قائد لواء المستوطنين

حين يشارك قائد لواء «السامرة» في ندوة مدنية في مستوطنة ويقول في ظل التصفيق، إن «الجيش والاستيطان هما واحد»، فلا عجب في أن تشهد جبهته في الأشهر الأخيرة ارتفاعا حادا في عنف المستوطنين تجاه الفلسطينيين. هكذا هو الحال عندما يشعر المستوطنون بأنه لا حكم ولا حاكم. في فرقة المناطق، يشخصون بضع بؤر يأتي منها مستوطنون يمسون بالفلسطينيين. أبرزها توجد تحت مسؤولية قائد لواء السامرة، العقيد روعي تسفايغ، الذي يحيي هذه الأيام ذكرى مرور سنتين على توليه المنصب.

تضم قائمة الأحداث على جبهته ضمن أمور أخرى عشرات المستوطنين الذين هاجموا الفلسطينيين في قرية قصرة، رش غاز الفلفل على رضيع ابن شهرين قرب مستوطنة سبسطية، مستوطنون بدؤوا مشادة مع

فلسطينيين في قرية عوريف، رشقوا الحجارة على المسجد في القرية وحطموا زجاج نوافذه، ومستوطنون دخلوا مقهى في حوارة وبدؤوا يحطمون الأثاث والبضائع في المكان.

تحت قيادة تسفايغ أصبحت حوارة بؤرة مركزية لشغب المستوطنين بحق الفلسطينيين ولرشق الحجارة من جانب الفلسطينيين. تدور في المكان منذ بضعة أسابيع حرب أعلام عديمة كل منطق، بعد أن قرر تسفايغ إدخال الجيش إلى المعركة ضد رفع أعلام فلسطين في المناطق. واحتدم الوضع بإغلاق الطرق في القرية على مدى نحو أسبوع، والسيطرة على المباني وتعليق أعلام إسرائيل. في جهة تسفايغ وقع أيضا اثنان من الأحداث الأهم التي كانت في الضفة في السنوات الأخيرة: إقامة بؤرة «افيتار» وثبات مدرسة حومش الدينية في ارض المستوطنة المخلاة.

تسفايغ هو دليل آخر على عملية خطيرة يعبرها الجيش الإسرائيلي. مذكورة الموعظة المسيحانية التي ألقاها قبل بضعة أشهر في الإحاطة للجنود قبل دخولهم إلى مجال قبر يوسف في نابلس لحراسة ترميمه بعد أن أفسده الفلسطينيون. فقد جرت العملية في ظل خرق أمر قائد المنطقة الوسطى وبضغط نواب من المعارضة ورئيس مجلس السامرة يوسي داغان. رغم حقيقة أن تسفايغ خرق أمرا عسكريا، خضع لضغط سياسي من نواب ومستوطنين وعرض حياة الإنسان للخطر عبثا، لم يعاقب. وعليه فلا عجب في أنه في الشهر الماضي في «الون موريه» عرض فكره المشوش وبموجبه الجيش والمستوطنون هم واحد. في هذه الحالة استدعي لحديث استيضاح – وانتهى بملاحظة، ليس اكثر.

الساحة السياسية، التي تغازل أصوات اليمين، تسمح بالروح الشريرة التي يمثلها تسفايغ وبموجبها من الأفضل عدم التورط مع المستوطنين، عدم وقف اليهود، المرور مرور الكرام على الاعتداء على الجنود وبالتأكيد على الاعتداء على الفلسطينيين. يجب وقف هذه السخافة الخطيرة في أقرب وقت ممكن. ويجب البدء في تنحية تسفايغ من منصبه.

* * *

"هآرتس": شهادات "مرعبة" عن حقبة نتنياهو

بقلم يوسي فيرتر

أيهود أولمرت ربما سيخسر في دعوى الافتراء التي قدمتها ضده عائلة نتنياهو. هناك شك كبير فيما إذا كان سينجح في أن يتحمل عبء تقديم البينة وإثبات مقولته: إن «رئيس الحكومة السابق وزوجته وابنه هم مرضى نفسيون بحاجة على علاج نفسي». لكن نتنياهو قدم لنا خدمة ممتازة عندما قدم الدعوى. الأمور التي سمعت، أول من أمس، في محكمة الصلح في تل أبيب تشكل تذكاراً يثير الاشمئزاز والقشعريرة مما تخلصنا منه بالضبط في مثل هذا اليوم قبل سنة، ومما يمكن أن يتكرر بسرعة في هذه الأيام، مدفوعاً بمنشطات

الانتقام والاندفاع الجامح لإغلاق حسابات، والتخلص من خصوم ومن «يحيكون ملفات.«
أولمرت هو شخص لا يهرب من الخصومات، بل العكس. ففي الوقت الذي تشتعل فيه نار بينه وبين شخص آخر، هو يقوم بإحضار غالون نفط بدلاً من إحضار الطفاية. هذه الأمور ورطته في السابق أكثر بكثير من النتائج المحتملة في حالتنا هذه، وهو دفع التعويضات. الأموال توجد في جيبه بقدر جيد وهو يستطيع تحمل ذلك. الأسلوب الفظ لرئيس الحكومة الأسبق، السياسي الذي كان يستمتع في التطاول على نتنياهو في المقابلات، ليس هو القصة.
وسائل الإعلام البيبية عملت، أول من أمس، بلا كلل من أجل تسليط الضوء عليه، والاستخفاف بأسلوبه بهدف واضح وهو أن يحرفوا الانتباه عن شهادة البروفسور عوزي أراد، الذي كان رئيس مجلس الأمن القومي والمستشار السياسي الكبير لنتنياهو، وشهادة نير حيفتس المستشار الإعلامي السابق. هما رافقا بصورة ملاصقة جداً العائلة في منزلها الشخصي وفي مكتب رئيس الحكومة. وليس فقط هناك، أيضاً في الطائرة وفي البيت الأبيض وفي بلير هاوس. الأول في جميع المشاورات السياسية والأمنية، والثاني في جميع اللقاءات السياسية.
من وصفهما ظهرت صورة مخيفة، التي في أي دولة غربية كانت ستهز أركان جنون الأنظمة الخاص الذي انزلق وشوّش وأحدث فوضى، وألحق أضراراً بجميع أنظمة الحكم، بما في ذلك في المجالات الأكثر تفجراً. بدءاً بلقاءات حساسة جداً مع شخصيات رفيعة جداً في الإدارة الأميركية التي لم يتم الإعداد لها كما يجب؛ لأن السيدة لم تكن مسرورة من أي أحد، ومروراً بقضية كاشف المعادن في الحرم، وانتهاء بقرار الحكومة في موضوع هيئة الإذاعة العامة. قصص معروفة جيداً في الجهاز السياسي والإعلام، لكن جزءاً منها لم يتم كشفه، سواء بسبب غياب الأساسات، أو بسبب الخوف من آلة الدوران العنيفة لعصابة قيصاريا. أول من أمس، سمعنا جزءاً منها من الخيول الهاربة من الإسطبل مثل الكثير قبلها.
هذه ليست معارك وحل مثلما حاول تصويرها، أول من أمس، المتحدثون باسم رئيس المعارضة. هذا وصف للوهلة الأولى يبدو أصيلاً، للوحل العميق الذي كانت الدولة غارقة فيه حتى قبل سنة. هو يصف مثلما في مسرح اللامعقول رئيس حكومة ضعيفاً وخانعاً و»مضغوطاً ومنضغطاً» (حسب التعبير الأسطوري لأرئيل شارون)، ومحكوماً من قبل زوجته وابنه. إذا كان هذان لهما تأثير مخفف وكابح، مثلما على سبيل المثال إيفانكا ترامب وجارد كوشنر في 6 كانون الثاني سيئ الذكر، فلا بأس. ولكن الأمر ليس كذلك. من بين الثلاثة، هكذا تولد الانطباع، بنيامين نتنياهو هو، كيف يمكن قول ذلك، الأكثر هدوءاً والأكثر تحكماً بنفسه.
إن تأطير التفاصيل التي قدمها أراد وحيفتس على منصة الشهود هو الأمر الأبعد عن القيل والقال. طالما كان

الأمر يتعلق بقصص صحافية، نسبت لمصادر مجهولة، فلا بأس في ذلك. عائلة نتنياهو كان يمكنها أن تشتكي بأن دمها قد أهدر وما شابه. وعندما حيفتس، مع كل الإشكالية التي فيه، وصف مشهداً للرعب (نكتفي بوصف: مجنون) ليائير نتنياهو في غرفة عمل رئيس الحكومة فهذا شيء. في المقابل، عندما البروفسور أراد شهد أن جزءاً من نزوات سارة المعروفة «جبى ثمن من دولة إسرائيل» فهذا موضوع مختلف كلياً.

يمكن الافتراض بأن الشهادات، وما سيحكم به في نهاية المحاكمة، لن تؤثر سلباً على وضع نتنياهو. في الواقع السياسي المشوّه عندنا هو حتى يمكن أن يخرج رابحاً من هذا الحدث مثلما خدمته لائحة الاتهام. وهذا ما يسمى: فقط في إسرائيل. بعد انتهاء شهادات المدعين الثلاثة نشر نتنياهو منشوراً متوارعاً يشبه فيه نفسه بالضحية. وقد تباكى فيه على الضرر الذي أصابه. في نهايته اتهم أولمرت بالمس بـ»جمهور الإسرائيليات والإسرائيليين الذين يواجهون تحديات نفسية. لقد حولتهم إلى كيس سياسي رخيص للكمات.«

من الجميل أن نتنياهو تذكر أن يظهر حساسية لمن يعانون من أمراض نفسية. أين كانت هذه الحساسية عندما بادر في الحملة الانتخابية سيئة الصيت إلى بث أفلام دعائية، ومئات وربما آلاف المرات، في التلفزيون وفي الشبكات الاجتماعية، وادعى فيها أن بيني غانتس هو مريض نفسي. كيف يمكن نسيان الصورة المجمدة لغانتس وهو يدير عينيه أو يحاول دس كلمة في أقوال مُجرية المقابلة «يو يو يو يونيت». الإشارات الإجرامية تجاه غانتس كانت خطيرة وضارة أكثر بألف مرة من مقابلتين لسياسي متقاعد.

* * *

"تايمز أوف إسرائيل": في جلسة بشأن قضية التشهير ضد أولمرت، نتنياهو ينفي أنه يعاني من "مشاكل صحة عقلية"

أدلى زعيم المعارضة بنيامين نتنياهو وأفراد أسرته بشهادتهم يوم الأحد في جلسة استماع متوترة في دعوى تشهير ضد رئيس الوزراء السابق إيهود أولمرت، حيث قال نتنياهو أنه ليس لديه تاريخ من مشاكل الصحة النفسية ووصف محامي أولمرت بأنه "مجنون، لكنه ليس مريضا إكلينيكيا" خلال المحكمة استجواب.

وصل نتنياهو وزوجته سارة وابنهما الأكبر يئير إلى محكمة الصلح في تل أبيب للإدلاء بشهادتهما في قضية التشهير ضد أولمرت، والتي تم رفعها بعد أن وصف الأخير عائلة نتنياهو بأنها مريضة عقليا و"بحاجة إلى علاج نفسي". تطالب الدعوى بتعويض قدره 837 ألف شيكل (261 ألف دولار) عن "جهود أولمرت الحثيثة للإضرار بسمعتهم في العلن، بدافع الغيرة والإحباط العميق." وكان أولمرت حاضرا أيضا في قاعة المحكمة لجلسة الأحد.

قال نتنياهو لمحامي أولمرت، أمير تيتونوفيتش: "ليس لدي تاريخ مشاكل صحة نفسية."

"التصريحات العلنية أكاذيب بل وأسوأ من ذلك"، قال رئيس الوزراء السابق عندما استجوبه يوسي كوهين محامي عائلة نتنياهو. وزعم نتنياهو أن نية أولمرت كانت منعه من إعادة انتخابه كرئيس للوزراء.

خلال الشهادة، استجوب محامي أولمرت نتنياهو بشأن الحوادث التي يُزعم خلالها أن طبيب العائلة، تسفي بيركوفيتش، طُلب منه علاج سارة نتنياهو من "نوبات غضب لا يمكن السيطرة عليها."

قال نتنياهو: "أنا لا أقبلها على أنها نوبات غضب لا يمكن السيطرة عليها. ربما كانت هناك لحظات توتر، وفي بعض الأحيان نتشاور مع الأصدقاء. في بعض الأحيان كان من بينهم الدكتور بيركوفيتش". ونفى نتنياهو كذلك أن زوجته تلقت أدوية لمثل هذه النوبات. كما وصف نتنياهو تيتونوفيتش بأنه "مجنون" خلال شهادته، وسأل محامي الدفاع: "هل أنت مجنون؟ أعتقد أنك مجنون، لكنك لست مريضا إكلينيكيا."

ثم سأل تيتونوفيتش نتنياهو عن سبب عدم مقاضاته لموقع "واينت" الإخباري بسبب مقال نشر عام 2014، حيث ورد أن مسؤولين لم يتم تسميتهم في إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما وصفوا رئيس الوزراء آنذاك بأنه "جبان يعاني من متلازمة أسبرجر" وكذلك بالعبارة "دجاجة"، خلال التوترات بين اسرائيل وواشنطن بشأن الاتفاق النووي مع إيران.

رفض نتنياهو سؤاله قائلا أنه في "المجال السياسي من المعتاد استخدام الألقاب والافتراءات التي لا علاقة لها بالشخص. لكن أولمرت تجاوز الخط عندما قال إن حالة الأسرة إكلينيكية."

كانت سارة نتنياهو هي التالية للإدلاء بشهادتها ونفت دخولها إلى مستشفى للأمراض النفسية في النمسا، في إشارة إلى شائعات في السنوات السابقة بأنها نُقلت إلى المستشفى. وسلطت زوجة رئيس الوزراء السابق الضوء على مهنتها كطبيبة نفسية للأطفال عدة مرات خلال الجلسة.

وقالت: "أنا لست مريضة، أنا أساعد الناس كطبيبة نفسية. أنظر إلى ذلك بتعاطف كبير. يتم تصنيف الأشخاص الذين يعانون من مشاكل الصحة العقلية بشكل سلبي."

كما قالت سارة نتنياهو لمحامي أولمرت عندما سُئلت عما إذا كانت علّمت أطفالها ألا يصفوا الآخرين بأنهم مرضى عقليا: "لقد علمت أطفالي أن يروا الجيد في الناس وليس السيء. لكنهم تعرضوا للكثير من المعاملة السيئة، من وسائل الإعلام ومن أشخاص مثلك، لسوء الحظ".

بعد ذلك أدلى يئير نتنياهو بشهادته وتحدث عن تعليقاته العامة المثيرة للجدل ضد السياسيين، بما في ذلك وصف إيهود باراك بأنه "مختل عقليا". عندما سُئل عما إذا كان رئيس الوزراء نفتالي بينيت يتطلب العلاج النفسي، قال يئير نتنياهو: "بينيت مصاب بجنون العظمة."

ثم سأل المحامي عما إذا كان من المعقول إهانة المرضى النفسيين كرد فعل على الآخرين.

قال يئير نتنياهو: "هذا جدال على تويتر، وليست ورقة اكاديمية. اولمرت لم يكن لديه زلة لسان ثم اعتذر عنها. هذا جدال شتمني فيه انا ووالديّ، وشعرت بالضيق لأنني ووالديّ نتعرض للإهانة."

يئير نتنياهو ليس غريبا عن دعاوى التشهير والتهديدات القانونية. لديه تاريخ في نشر الرسائل التحريضية على وسائل التواصل الاجتماعي والتغريدات بسرعة، وفي كثير من الأحيان ضد من قال أنه يعتقد أنهم ظلموه هو وعائلته.

في منشور على فيسبوك عام 2017، دفع يئير نتنياهو بادعاءات لا أساس لها زعمت أن أحد أبناء أولمرت كان على علاقة جنسية مثلية مع رجل فلسطيني في باريس.

في عام 2020، أُمر بدفع 286 ألف شيكل (71 ألف دولار) كتعويضات للمحرر السابق لموقع "واللا" الإخباري آفي ألكالاي في دعوى تشهير. رفع ألكالاي دعوى قضائية ضد نتنياهو لنشره عددا من المنشورات على وسائل التواصل الاجتماعي التي وصفت الصحفي بـ"الجاسوس المزروع من مؤسسة ويكسنر"، وهي مجموعة تتهمها عائلة نتنياهو بتمويل الجماعات والحملات اليسارية، والتي زعمت أنه متعاون مع النيابة العامة بشأن القضية الجنائية المرفوعة ضد نتنياهو.

وشهد نيابة عن الدفاع مستشار الأمن القومي السابق عوزي عراد، الذي قال للمحكمة إن سلوك سارة نتنياهو "أثر على الدولة" عندما كان زوجها رئيسا للوزراء. وقال: "إنها تقترب منك بطريقة تهديدية وكأنها على وشك الاندفاع إليك، لقد رأيت سلوكا غريبا حقا من جانبها." ذات مرة، أرادت أن تنقض علي. يكون هناك الكثير من الناس تنظر إليك وفجأة تغلق عينيها. لا أريد أن أشرح بالتفصيل، أو أقول ما رأيته وسمعته، لكنني أريد أن يتم فهم أن هذه الأشياء أثرت على الدولة."

وقال عراد، الذي عمل كمستشار للأمن القومي في عهد نتنياهو 2009-2011، إنه مع سارة عند رفقتها لزوجها في زيارات دبلوماسية، لم يكن بالإمكان القيام بالكثير من الأعمال التحضيرية، حيث تضمن الجدول في بعض الأحيان "قضايا لم نتمكن من مناقشتها معها".

وادعى أن مسائل الجدولة التي سببتها مرافقة سارة أدت إلى "حادثة دبلوماسية"، قام خلالها مسؤولو دفاع أمريكيون ووزارة الدفاع الأمريكية "بقطع العلاقات مع إسرائيل" لمدة شهرين. بينما قال إن الحادث كان مع وزراة الدفاع الأمريكي، لم يحدد هوية الشخص.

كما حضر الشاهد نير حيفتس، مساعد سابق لنتنياهو وشاهد حكومي حالي في محاكمة الفساد الجارية ضده. وشرح حيفتس تفاصيل تأثير يئير على والده، قائلا أنه عظيم جدا لدرجة أنه "يؤثر على حياة الآخرين." كما زعم أن يئير "قال لنفسه" أن فوز حزب الليكود في انتخابات 2015 يعود له بقدر ما يعود لأبيه. وقال حيفتس: "منذ ذلك الوقت وحتى مغادرتي في 2018، كان هناك زيادة مخيفة في تأثير يئير على عملية صنع القرار في جميع الأمور السياسية والعلاقات العامة والدبلوماسية وحتى الأمنية في بعض الحالات." كما ادعى مساعد نتنياهو السابق أن يئير "توقف عن الأكل" عندما رفض والده إشراكه في صنع القرار. وقال حيفتس: "لقد شاهدت محادثة بين بنيامين وسارة نتنياهو، انتقدت فيها سارة بنيامين لعدم تناول يئير الأكل، بسبب عدم استشارة بنيامين له أو مشاركة المعلومات المتعلقة بصنع القرار."

وأدلى عشرة شهود بشهاداتهم خلال جلسة الأحد بناء على طلب أولمرت. وكان من بين الذين من المقرر أن يتحدثوا أيضا أستاذ علم النفس شاؤول كيمحي وموظفة مقر إقامة رئيس الوزراء السابقة سيلفي غينيسيا.

تضمنت قائمة الشهود ميريام أديلسون، أرملة شيلدون أديلسون الذي كان حليفا قديما لنتنياهو. زعمت الوثيقة أن بإمكانها أن تشهد على أحداث مختلفة كانت حاضرة فيها وتوقعت "سلوكيات وتعبيرات"، وخلصت من خلالها إلى أن الزوجين نتنياهو يعانون من "اضطرابات عقلية" مزعومة.

ومن بين المدرجين في القائمة رئيس الشاباك السابق يوفال ديسكين والموظف المقيم السابق لدى رئيس الوزراء ميني نفتالي.

بعد قرابة يوم من الشهادات، كان أولمرت هو آخر من وقف على المنصة. قبل أن يبدأ حتى في الإدلاء بملاحظاته، بدأ يوسي كوهين بالصراخ عليه، وطلب منه أولمرت أن يجلس. أجاب كوهين: "في السجن، يقولون لك أن تجلس"، في إشارة لفترة أولمرت في السجن بتهمة الفساد.

وكان أولمرت قد سبق نتنياهو كرئيس لوزراء إسرائيل وأنهى فترة ولايته في عام 2009 قبل توجيه اتهامات بالفساد رسميا. حيث أدين بالاحتيال في عام 2014 وقضى 16 شهرا من عقوبة بالسجن كانت في الأصل 27 شهرا.

رد أولمرت بدوره: "سترى كيف تسير الأمور قريبا"، وقال كوهين إن رئيس الوزراء السابق كان يستخدم "لغة السجن."

في هذه المرحلة، تدخل القاضي أمير ياريف، قائلا أنه لو أراد "فك نزاعات الأطفال في الخامسة من العمر، لكنت بقيت في المنزل."

في شهادته، قال رئيس الوزراء السابق للمحكمة أن مدير الموساد السابق الراحل مئير داغان أخبره بحوادث "خطيرة ومقلقة" فيما يتعلق بعائلة نتنياهو.

"رئيس فرنسا ورئيس وزراء ألمانيا يتحدثان إلى بعضهما البعض والرئيس الفرنسي يقول عن نتنياهو أنه كاذب"، قال أولمرت. "أشعر أن هناك نمط سلوك يتشكل هنا مع تداعيات حاسمة فيما يتعلق بالمسائل الأكثر حساسية التي يتعين على دولة إسرائيل التعامل معها."

"قال لي دغان، 'كنت جالسًا في منزل رئيس الوزراء، أتحدث عن الموافقة على عملية عسكرية حساسة للغاية، وفجأة تدخلت زوجة رئيس الوزراء'"، تابع أولمرت. "قال له رئيس الوزراء لماذا يهم أنها هنا؟ أخبرها بكل شيء على أي حال وهي تعرف كل شيء."

وزعم أولمرت أن دغان أخبره أنه بعد إصراره على مغادرة سارة للغرفة، لم يعد مسموحا له بالحضور إلى منزل رئيس الوزراء.

في مقابلتين منفصلتين العام الماضي، إحداهما مع القناة 12 والأخرى مع الموقع الإخباري "ديمقراطي"، وجه أولمرت انتقادات لنتنياهو وقال إن "ما لا يمكن إصلاحه هو المرض العقلي لرئيس الوزراء وزوجته وابنه"، في إشارة إلى يئير نتنياهو.

وقال أولمرت: "إنهم بحاجة إلى علاج نفسي."

زعم رئيس الوزراء السابق أنه استشار خبراء قبل الإدلاء بهذه الملاحظة. "المرض العقلي هو مرض. إنه يتطلب العلاج ولا ينبغي أن يتعرض المصابون بأمراض عقلية للإساءة. أنا فقط لا أريد عائلة نتنياهو أن يديروا البلاد ويتخذوا قرارات بشأن أكثر القضايا مصيرية."

بعد استجواب فريق نتنياهو القانوني، سأل المحامي يوسي كوهين أولمرت عما إذا كان قد تشاور بالفعل مع طبيب نفسي قبل وصف نتنياهو بأنه "مريض عقليا"، والذي قال له أولمرت انه لم يفهم السؤال.

تلا ذلك جولة صراخ بينهما. وقال كوهين أن أولمرت زعم أن عائلة نتنياهو يعانون من "عقدة نابليون" في رده على الدعوى. ورد أولمرت بعد ذلك بأن كوهين "يناسب الوصف"، ثم وصفه المحامي بأنه "وقواق".

* * *

"يديعوت أحرونوت": إلى الإسرائيليين: لا تسيروا على خطى نيكسون وترامب فتندموا

ترجمة: القدس العربي

بقلم ناحوم برنياع

بوب ودوورد وكارل برونشتاين كانا قبل خمسين سنة مراسلين شابين في صحيفة "واشنطن بوست"، هما ذوا كفاءة، لقيا حظاً وإسناداً من صاحبة الصحيفة ومحررها الرئيس بعد كشف قضية ووترغيت، إحدى قضايا الفساد الأخطر والتي لاقت أكبر تغطية في التاريخ الأمريكي. ودوورد استفاد منذئذ: برز في سلسلة كتب صاخبة كقس كبار رجالات المؤسسة الأمريكية، من قضاة المحكمة العليا وحتى الرئيس ترامب. أما برونشتاين فتنقل لسنوات طويلة في هوامش المهنة. وهو في السنوات الأخيرة يركز على التحليل السياسي.

بمناسبة ذكرى اليوبيل على قضية ووترغيت، وحد الرجلان القوى وكتبا مقالاً شاملاً في الصحيفة التي ولد فيها مجدهما. لا يوجد في المقابل ما هو جديد من حيث الحقائق. أما القسم الشائق فهو التشبيه بين نيكسون وترامب. كما أنه مثير للاهتمام أيضاً بالتشبيه مع سياستنا، إذ إن ما يحصل هناك يحصل هنا، والعكس صحيح.

"قرابة خمسين سنة كتبا عن نيكسون". "آمنا بأن هذا لن يحصل أبداً، وأن أمريكا لن ترى مرة أخرى رئيساً يكون مستعداً للمس بالديمقراطية كي يحقق مصلحته الشخصية. وعندها جاء ترامب".

نيكسون، كما يذكرنا الرجلان، ضمن إعادة انتخابه رئيساً بواسطة شبكة سرية من الجواسيس، المتخفين، المزورين والاستفزازيين. بداية، حطم بالأكاذيب والأنباء الكاذبة حملة انتخابات إد ماسكي، المرشح الرائد في الحزب الديمقراطي. بعد ذلك سعى، بالأساليب إياها، للتآمر على المرشح البديل، جورج ماكغفرن.

وعلى حد نهجهما، سار ترامب في أعقاب نيكسون. أخذ الانتخابات للرئاسة من الشخصية الديمقراطية الأمريكية وسحقها حتى الأساس. ووصلت هجمته على الديمقراطية إلى ذروتها في 6 كانون الثاني 2021، عندما تآمر، وشجع، ومجد وأثنى على محاولة مؤيديه احتلال مباني الكابيتول وإجبار نائب الرئيس وأعضاء الكونغرس على تغيير نتائج الانتخابات.

لم تنجح المحاولة، ولكن الدرس لم يستوعب. لقد خلف الهجوم على الكونغرس أمريكيتين – واحدة تؤمن بأن ترامب مجرم، مقابل تلك التي تؤمن بأن ترامب ضحية. كل واحدة منهما لا تستمع إلا لنفسها.

هذا الأسبوع، عندما سمعت في الكونغرس شهادات صادمة عن محاولة انقلاب ترامب ومؤيديه، رفضت شبكة التلفزيون اليمينية "فوكس" وهي الأقوى بين شبكات الأخبار بالكوابل، بث الحدث. واختارت بدلاً من ذلك أن تبث دعاية ترامبية لساعات. عشرات ملايين الأمريكيين لا يعرفون على الإطلاق بأن الاستماع في الكونغرس تم. كل ما يعرفونه هو أن الديمقراطيين سرقوا الانتخابات. هذا ما ترويه لهم "فوكس" وباقي قنوات اليمين 7/24.

وجد كل من ودوورت وبرونشتاين، نقطتين مشتركتين لنيكسون وترامب: الخوف، وإحساس الضحية. كلاهما آمنا بأنه لا طريق لتحقيق نتائج في السياسة إلا بفرض الخوف. "الخوف قوة حقيقية"، قال ترامب في مقابلة في 2016. في 2019 في أثناء مقابلة مع ودوورد، كان ترامب يشاهد بثاً من مجلس الشيوخ. واشتكى قائلاً "يكرهونني". وكانت الصور تتنقل بين وجوه الشيوخ الذين جلسوا بصمت، بعضهم مالّون، وبعضهم ينصتون إلى الشهادات. "كراهية"، قال ترامب. "انظر إلى الكراهية. يكرهونني". نيكسون الذي كانت كراهيته للخصوم درة التاج في حياته المهنية، أدرك في النهاية بأن الكراهية أدت به إلى التدمير الذاتي. فقد كره أكثر مما ينبغي. أما ترامب فلا يزال مدمناً.

والآن، دعكم للحظة من قضايا أمريكا وفكروا بقضايانا. في إسرائيل يسيطر ائتلاف متعثر، منقسم من الداخل، مدى عمره قصير. هذه هي الحقائق. كل ما تبقى أكاذيب. هل ما يسيطر على الائتلاف مؤيدو الإرهاب؟ كذب. هل يترك أمن إسرائيل لمصيره؟ كذب. هل أدار ظهر المجن للمستوطنين؟ كذب. هل سرق نفتالي بينيت أموال الدولة؟ كذب. هل لائحة الاتهام ضد نتنياهو هي مؤامرة مجرمين وكبار رجالات النيابة العامة؟ كذب. هل نخبة اشكنازية، يسروية، ظلامية، دولة عميقة، تتحكم بالدولة؟ كذب.

إذا كان معظم الإسرائيليين غير راضين عن الحكومة الحالية، فمن حقهم أن يبدلوها، في الانتخابات أو في وقت مبكر أكثر، في إجراء قانوني في الكنيست. لكن يجدر ألا تتخذ القرارات في الدولة الديمقراطية على أساس الأكاذيب، والتخفي، والتزييف وادعاء الضحية. رجال الإعلام الذين يعطون يداً للأكاذيب، لاعتبارات أيديولوجية أو انتهازية، جديرون بالاحتقار. هم يخونون رسالتهم. السياسيون الذين جعلوا الفبركة مهنة أسوأ منهم. قد يفوزون في الانتخابات التمهيدية، لكن لا يمكنهم أن يحكموا بنزاهة. هم سيواصلون الكذب،

سيواصلون الشغب، سيواصلون التمترس في كراهيتهم حتى بعد أن يعودوا إلى الحكم. المدمنون على الكذب أناس خطيرون – انظروا نيكسون، انظروا ترامب.

* * *

"هآرتس": علاج العرب مقابل صيانة الاحتلال".. لحكومة التغيير: حتى المهزلة لها حدود

بقلم عودة بشارات

لا يجب اتهام دافيد بن غوريون بالمحبة الزائدة للعرب، ففي حينه رفض حتى تسلم بطاقة الهوية بسبب اللغة العربية التي ظهرت فيها. ولكنه لم يؤيد خدمة العرب في الجيش، هذا كان جيداً للدولة وللعرب.

الشخص الذي كان يكره وحتى يمقت العرب لم يصل إلى المستوى الذي وصل إليه رؤساء حكومة التغيير: وضع العرب في معضلة كبيرة، إذا كانوا ضد أبناء شعبهم. صحيح أنه يمكنك قتل عربي لأنه قرار لا يلزم الضحية بأن تكون شريكة فيه، لكن أن تجبر العربي على قتل أخيه فهذا هو الشر بعينه. بالنسبة لأعضاء الوسط – يسار، الحديث يدور عن أمر تافه.

إن تعاون العرب في تشكيل وجه الدولة هو طموح اليسار الصهيوني. يبدو أن هذا أمر جيد ويرفع الروح المعنوية، يبدو أن آخر الزمان على الأبواب، ولكن في آخر الزمان هذا، ثمة طلب أن تكون شريكاً في مشروع قمع أبناء شعبك: منع لم شمل العائلات، وإعطاء الشرعية لواقع الأبرتهايد، هذه شراكة في الجريمة، على الأقل حسب القانون الدولي. بعد ذلك، يأتون لمعاقبة هؤلاء العرب لأنهم غير قادرين على الوفاء بشرط العتبة لهذه الشراكة المريضة.

بن غوريون، المنفذ الرئيسي للنكبة، أدرك "الروح العربية"، وهو التعبير الذي قام بصكه الشاعر مظفر النواب. وهي مثل أي روح أخرى في العالم، تطمح إلى العدل والحرية وكرامة الإنسان. ولكن يئير لبيد لا يفهم ذلك. هو لا يفهم صعوبة أن تضع شخصاً أمام أخيه. ومثلما قالوا: "دولتي تحارب شعبي".

ربما هذه حكومة تغيير في مجالات كثيرة، لكنها حكومة خبيثة للعرب. ضخ الأموال التي "لم يتدفق منها سوى قطرات" حتى الآن أمام التخلي عن هويتهم القومية، وحتى الوقوف ضد "نصف تفاحتهم"، وهو المفهوم الذي وضعه الشاعر سميح القاسم ومحمود درويش.

ولكن الأكثر خطورة من ذلك هو أنه وبعد رفض عضوي الكنيست مازن غنايم وغيداء ريناوي زعبي التصويت مع قانون "يهودا والسامرة"، يقومون بمعاقبة العرب. طالما أنكم ضد قانون الأبرتهايد، فإن قطرات الأموال

التي وعدتم بها لن تصل إلى المستشفيات في الناصرة، كما اشتكت ريناوي زعبي، وحسب أقوال الصحافي محمد مجادلة في القناة 12. قفوا ضد أبناء شعبكم وستعود القطرات للتدحرج. تعودنا على الابتزاز خلال عشرات السنين. وظيفة معلم مقابل 100 صوت لـ"مباي" في الصندوق، رخصة بناء مقابل 200 صوت. ولكن لثني إرادة الشعب بصورة فيها لن تعود مثلما "هو أنت"، هذا الأمر لم يحدث بعد. هذه بشرى حكومة التغيير، مدعومة بهجوم مسمم لصحافيين نزيهين، الذين أظهروا ذات يوم تعاطفاً مع نضالنا العادل.

لكن السؤال الصادم هنا: ما دورنا نحن العرب في الوضع الذي وجدنا أنفسنا فيه؟ يجب على قيادة "راعم" ومؤيديها الفكريين أن يعيدوا النظر عميقاً ويسألوا لماذا تحولنا إلى رهائن لهذه الحكومة: اليمين والوسط واليسار، ونفتالي بينيت، ويئير لبيد، وميراف ميخائيلي ونيتسان هوروفيتس؟

هاكم تفسيراً من مصادرنا الشعبية؛ يقول المثل العربي: "من عودته الركوب على ظهرك، سيشعر بالتعب كلما رآك". ليس نير أورباخ أو عيديت سيلمان أو كتلة نتنياهو، بالذين يتنكرون لأخوتهم المستوطنين، هم المذنبون بإسقاط التحالف في التصويت على تمديد قانون الأبرتهايد. جميعهم على ما يرام. من هو المذنب إذاً؟ بالطبع العرب. إذا أردنا الإصلاح، فنحن مضطرون إلى التفكير بمسار جديد. محظور على العربي أن يعمل في صيانة الاحتلال وتوابعه. إذا اضطربت شؤون الاحتلال فمن فضلكم، توجهوا إلى ممثلي الاحتلال الذين احتلوا الأغلبية الساحقة من مقاعد الكنيست في السابق. أنتم محتلون ويجب علينا تعزيز ما قمتم باحتلاله؛ حقاً؟ حتى للمهزلة حدود.

* * *

"هآرتس": الدستور التونسي.. بين دكتاتورية سعيد وتموز المقبل

بقلم تسفي برئيل

"الإسلام دين الشعب وليس دين الدولة. لا نصلي أو نصوم لأن البند الأول في الدستور ينص على ذلك، بل بناء على أمر إلهي. الدولة كيان يشبه الشخصية الاعتبارية، ولا معنى لدينها. العلاقة مع الله وليس مع الذي يدعي بأنه الجهة الوحيدة المسؤولة عن عبادة الله"، كان هذا نص القنبلة التي ألقاها الرئيس التونسي قيس سعيد، في رمضان الماضي. معنى هذه المقولة هو الفصل بين الدين والدولة، وإلغاء الدين على اعتبار أنه مصدر السلطات الرئيسي أو الوحيد للدستور، وبعد ذلك إلغاء النشاطات السياسية للأحزاب المتنافسة على برنامج سياسي ديني.

في الأسبوع الماضي تمت ترجمة مقولة سعيد إلى عملية دستورية فعلية. منسق لجنة صياغة الدستور، صادق بلعيد، الذي عينه الرئيس في هذا المنصب، قال في مقابلة تلفزيونية بأنه "لن تتم الإشارة أبداً إلى كلمة دين" في الدستور الجديد الذي سيعرضه على الرئيس، وأن البند الأول في الدستور الذي ينص على أن "تونس دولة حرة ومستقلة، والإسلام دينها، واللغة العربية لغتها، والنظام الجمهوري نظام الحكم فيها"، سيتم تعديله ولن تتم الإشارة فيه إلى أن الإسلام دين الدولة، أو أي ذكر آخر للدين.

ثمة دولة عربية واحدة، هي لبنان، لا تشير إلى أن الدين هو مصدر التشريع، وثمة دولة إسلامية واحدة ما تزال تعتبر نفسها دولة علمانية، وهي تركيا. رغم الميل الديني الواضح لرجب طيب اردوغان وتعديلات الدستور الكثيرة التي أجراها، لم يتجرأ حتى الآن على المس بالتعريف العلماني لتركيا. في مصر كان بند سلطات الدين في شؤون التشريع مركز خلاف رئيسي قبل صياغة الدستور الجديد. في نهاية المطاف، تقرر أن الشريعة ستكون مصدر السلطات الرئيسي لكل تشريع، أي لا يمكن سن قانون يناقضها. السؤال الذي ما يزال مطروحاً هو: من المخول بتفسير الشريعة؟ صحيح أن السلطة أعطيت للمؤسسة الدينية الأهم "الأزهر"، إلا أن المواجهات العلنية المتواترة للأزهر مع الرئيس عبد الفتاح السيسي ما زالت تثير صدى مهدداً.

الدستور الجديد في تونس يتوقع طرحه للاستفتاء الشعبي في 25 تموز القادم، بعد سنة على إقالة سعيد للحكومة على نحو فظ هز الدولة. ثم علق أعمال البرلمان وعزل عشرات القضاة وبدأ في إدارة الدولة عن طريق أوامر رئاسية. في الواقع، كان هذا انقلاباً أبيض، لكن الكثيرين رأوا في ذلك تحطيماً للبنية التحتية للديمقراطية في الدولة التي تم تحقيقها بدماء كثيرة في ثورة الربيع العربي.

منذ ذلك الحين أصبحت تونس نموذجاً لنجاح تاريخي لدولة عربية أقامت وبحق نظاماً ديمقراطياً وصاغت دستوراً يعطي حقوقاً متساوية للرجال والنساء وأنشأت نموذج حكم جديراً بالمحاكاة. النظام الذي نشأ بعد الثورة عزل الديكتاتور زين العابدين بن علي. وليس هذا فقط، بل اعتمد أيضاً على تحالف شارك فيه الحزب الديني "النهضة"، وهو فرع لحركة الإخوان المسلمين، الذي تنازل في قرار استثنائي عن الحكم الحصري رغم فوزه الساحق في الانتخابات.

الآن تحول الحزب في نظر الرئيس إلى هدف للتصفية السياسية. "سنمنع استغلال الدين للتطرف الديني"، قال بلعيد. "عندنا أحزاب سياسية يدها ملطخة. أيها الديمقراطيون الفرنسيون والأوروبيون، سواء شئتم أم لا، لن نوافق على شخصيات قذرة في ديمقراطيتنا". وهو بذلك أرسل سهماً مسموماً تجاه الانتقاد الذي وجهته الدول الأوروبية ضد سعيد، ولا سيما فرنسا، بعد الانقلاب في نظام الحكم الذي قام به.

قد يكون لفصل الدين عن الدولة، إذا تمت المصادقة على الدستور الجديد في تونس، تأثيرات على مجالات كثيرة في الحياة، بالأساس قوانين الأحوال الشخصية وقوانين العائلة، ولا يقل عن ذلك الخطاب السياسي

ومستقبل أحزاب لم تدفع قدماً حتى الآن بالهوية الدينية في الدولة. صحيح أن تونس لم تصل إلى مستوى تركيا التي تمنع تشكيل أحزاب برنامجها السياسي ديني، أو مصر التي تعتبر حركة الإخوان المسلمين منظمة إرهابية، لكن الجهود المبذولة لتصفية حركة النهضة سياسياً تناقض تماماً هدف ثورة الربيع العربي التي سعت إلى إعطاء القوة لكل من تم اضطهاده في فترة النظام الديكتاتوري.

حركات مثل "النهضة" أو كتلة الأحزاب "ائتلاف الكرامة" التي تشارك فيها أحزاب ذات هوية دينية، خرجت الآن ضد نية اجتثاث الإسلام من الدستور. وليس هي فقط، فمنظمات حقوق إنسان تعتبرها استمراراً لسعي سعيد كبح أي مناهضة لحكمه وترسيخ حكم الفرد.

هذه الحركات التي تعارض مشروع الدستور الجديد، تعرض سعيد أنه إنسان يريد خدمة الغرب للحصول على الشرعية وعلى المساعدات المالية لإنقاذ تونس من الأزمة الاقتصادية. تعديل الدستور هو "رسالة واضحة للغرب لدعم سعيد، الذي يغازل الخوف من الإسلام في الغرب... هذه رسالة تهدئة ورسالة لطلب الدعم مقابل تصفية الإسلام السياسي في تونس"، قال يسري الدالي، رئيس المكتب السياسي في "تحالف الكرامة". هذا الادعاء ليس أصيلاً. فمن الأزل، عرضت العلمانية هناك كرمز للتغرب، التي هدفها حرمان الدول الإسلامية من تراثها الديني. ولكن تونس لا تعارض الغرب. هي غاضبة على سعيد الذي سرق منها إنجازات الثورة وحطم صورتها الديمقراطية.

* * *

"هآرتس": إقرث وكفر برعم: الزعبي تجدد طرح القضية.. واليمين غاضباً: نرفض "حق العودة"

بقلم زهافا غلئون

يجب التوضيح من البداية بأن المقال سيخلو من أي تطرق للنقاشات الائتلافية ومسألة من تمت إهانته ومن ولماذا ومتى في قضية إقرث وكفر برعم. أريد استغلال هذه الفرصة بعد أن طرحت عضوة الكنيست غيداء ريناوي زعبي على جدول الأعمال قضية الظلم المستمر لسكان إقرث وكفر برعم، من أجل مناقشة دنس اليمين المتطرف المكبوت والساخر، بدءاً ببنيامين نتنياهو وانتهاء ببتسلئيل سموتريتش، حين صرخوا عند سماع طلب إعادة النازحين، وادعوا أن الأمر يتعلق بـ"حق العودة".

في العام 2000 طرح مشروع قانون للتصويت في الكنيست لإعادة سكان إقرث وكفر برعم إلى قراهم. هذه كانت قرى مسيحية قرب الحدود مع لبنان. في نهاية العام 1948، احتل الجيش الإسرائيلي هذه القرى بدون معارك. وبعد أسبوع، طُلب من السكان إخلاؤها لمدة أسبوعين. وحسب الجيش الإسرائيلي "إلى ألا يكون هناك

أي عائق أمني أمام عودتهم". لم يعودوا إلى هناك منذ العام 1948. وفي تموز 1951 قررت المحكمة العليا بأنه يجب إعادة السكان، الذين أصبحوا الآن مواطنين إسرائيليين، إلى بيوتهم. الحكومة لم تنفذ الأمر، لكن السكان، وهذا خطأ كبير، تعلقوا بوعودها. في تشرين الثاني 1951 حصلوا على أمر إبعاد مؤقت عن القرى بسبب "الاحتياجات الأمنية"؛ وقاموا بتقديم التماس للمحكمة العليا، لكن المحكمة اختارت تصديق الجيش.

بعد مرور سنتين على ذلك، قامت الدولة بتأميم أراضي القريتين بذريعة مثيرة للاشمئزاز، وهي أن لا أحد يعيش فيها منذ سنتين. في أيلول 1953 قام الجيش بتفجير البيوت في كفر برعم، وبعد ذلك بفترة قصيرة أقيمت هناك محمية طبيعية. الأراضي المتبقية نقلت لمستوطنات يهودية في المنطقة. حتى الآن ما زالوا يؤمنون بالسلطات الإسرائيلية. لذلك، توجه السكان وورثتهم إلى السلطات وطالبوا بإعادتهم إلى قراهم، أو على الأقل توفير قرية بديلة لهم. تجاهلت الحكومة ضائقة سكان إسرائيليين حلت بهم بسبب نشاطات السلطات الإسرائيلية. توجه السكان مرة تلو الأخرى للمحكمة العليا، وكانت المرة الأخيرة في 1997. في حينه حكمت القاضية داليا دورنر بأنه "في الحقيقة لا توجد ذريعة أمنية تمنع دخولهم إلى المكان. وأن أوامر المنطقة العسكرية المغلقة لاغية. ولكن لأن الدولة لم تخصص لهم الأراضي، فلا يمكنهم العودة".

لجنة ليبائي، التي شُكلت في 1995 في عهد حكومة إسحق رابين، قررت العمل على إعادة المهجرين إلى منطقة مساحتها 1200 دونم في منطقة القريتين. وتبنى وزير العدل في حينه، تسفي هنغبي، في 1998 هذه التسوية. ولكن منذ ذلك الحين امتنعت الحكومات عن تطبيق توصية اللجنة. في النقاش داخل الكنيست، قلت إن اليمين واليسار أيدوا إعادة السكان إلى بيوتهم. قيادة "جاحل" اتخذت قراراً كهذا في 1972، وأعضاء نزيهين من اليمين أيدوا القرار. وفي 2013 نشر وزير الدفاع السابق من قبل الليكود، موشيه آرنس، مقالاً في "هآرتس" دعا فيه إلى إعادتهم إلى بيوتهم، مع انتقاد سلوك إسرائيل في هذه القضية.

إن محاولة تشويه هذا الطلب بذريعة أن الأمر يتعلق بتجسيد حق العودة، هو هراء مطلق. هؤلاء الناس لم يغادروا حدود الدولة. ويوجد في صالحهم قرار للمحكمة العليا من العام 1951، الذي تم خرقه مرة تلو الأخرى. هم ضحايا لأكاذيب وخداع الجيش الإسرائيلي والحكومة، وحالتهم تشبه مرة أخرى بأنه لا يوجد للمواطنة الإسرائيلية أي وزن حقيقي إذا لم تكن يهودياً.

الظلم الذي تعرض له سكان إقرث وكفر برعم يجب إصلاحه، وإلا فإنه عار سيلاحقنا وسيوضح للجميع بأن حكم المحكمة العليا خاضع لمصادقة القائد العسكري.

* * *

استطلاع

تايمز أوف اسرائيل: استطلاع للرأي: غالبية الجمهور الإسرائيلي تريد إنهاء حكومة بينيت

ترجمة: الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين

توقع استطلاع القناة 12 فوز الكتلة التي يقودها نتنياهو بأغلبية تقارب 60 مقعدا في الكنيست مع تراجع حزب أمل جديد بزعامة ساعر عن العتبة الانتخابية فقد أظهر استطلاع نُشر يوم الإثنين أن غالبية الجمهور الإسرائيلي غير راضية عن الائتلاف الحاكم وأن حزب أمل جديد الذي يتزعمه جدعون ساعر حصل على أقل من الحد الأدنى الأصوات المطلوبة لدخول الكنيست. ووجد استطلاع القناة 12 دعمًا قويًا لكتلة زعيم المعارضة بنيامين نتنياهو الدينية اليمينية التي اكتسبت مكانة منذ انتخابات العام الماضي، بما يتماشى مع استطلاعات الرأي الأخرى الأخيرة.

يبدو أن حكومة رئيس الوزراء نفتالي بينيت تتجه نحو الانهيار بعد عام واحد من تولي السلطة ووقعت في الأقلية في الكنيست يوم الاثنين عندما انسحب عضو حزب يمينا من الائتلاف الحكومي.

ظل الائتلاف المكون من ثمانية أحزاب على المحك منذ نيسان\أبريل عندما استقال عضو آخر من يمينا، وانتقل من أزمة إلى أخرى منذ ذلك الحين، حيث يطالب نتنياهو وحلفاؤه بتشكيل حكومة يمينية جديدة.

أظهر استطلاع القناة 12 أن 56 في المئة من الإسرائيليين يعتقدون أن حكومة بينيت يجب ألا "تستمر في الوجود". وأيد 35 في المئة فقط من المستطلعين استمرار بقاء التحالف. ومن بين الذين صوتوا للتحالف فإن 63 في المئة يؤيدون الحكومة و29 في المئة يعتقدون أن فترة ولايتها يجب أن تنتهي.

وأظهر الاستطلاع أن الكتلة التي يقودها نتنياهو فازت بـ 60 مقعدًا في الكنيست المكون من 120 مقعدًا، أي أقل من الأغلبية اللازمة لتشكيل الحكومة. وأظهر بعض استطلاعات الرأي الأخيرة أرقامًا مماثلة للكتلة اليمينية الدينية التي فازت بـ 52 مقعدًا في انتخابات العام الماضي واكتسبت قوة منذ ذلك الحين على حساب بينيت.

أظهر الاستطلاع فوز بينيت وحلفائه السياسيين الحاليين بـ 55 مقعدًا إذا أجريت الانتخابات اليوم، أي أقل بكثير من الأغلبية. وتصدر حزب نتنياهو .الليكود .الاستطلاع، حيث فاز بـ 36 مقعدًا، يليه حزب يش عتيد الذي يتزعمه وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لبيد بـ 20 مقعدًا..

ومن بين أحزاب الائتلاف، دعم الإسرائيليون معظمهم لوزير الأمن بيني غانتس،"كاحول لافان"، مما منحهم 10 مقاعد محتملة في الكنيست بينما حصل حزب "يمينا" الذي يتزعمه رئيس الوزراء على خمسة مقاعد فقط. وحصل حزب الصهيونية الدينية اليميني المتطرف برئاسة بتسلئيل سموتريتش على تسعة مقاعد. وحصل حزب الحريديم شاس ثمانية. ويهدوت هتوراه المتشددون سبعة.وحصل حزب أمل جديد على 2.9 في المئة، أي أقل من نسبة ال 3.25 في المئة المطلوبة للفوز بتمثيل الكنيست.

وفضل المستطلعون نتنياهو كرئيس للوزراء على زعماء المعارضة بينيت ولابيد وغانتس بهامش واسع وعارضت أغلبية المستطلعين 56 في المئة مشاركة الأحزاب العربية في حكومات المستقبل وأيدها 31 في المئة. وبالنسبة إلى لمستطلعين اليهود، فقد عارض 62 في المئة، وأيد 51 في المئة من العرب المشاركة السياسية العربية.

يهاجم نتنياهو وحلفاؤه باستمرار مشاركة القائمة العربية الموحدة (راعام) في الحكومة، واصفين اياها بـ "مؤيدي الإرهاب"، على الرغم من أن نتنياهو نفسه قد تودد إلى راعام بعد انتخابات العام الماضي. وقد تمرد نواب عرب من راعام وميرتس على الحكومة في الأسابيع الأخيرة، وساعدوا المعارضة على إفشال تشريعات رئيسة.

مرت إسرائيل بسلسلة من الانتخابات الشاقة وغير الحاسمة بين عامي 2019 و2021، مما أدى إلى خلل سياسي مدمر. وحذر بينيت يوم الاثنين من أن التحالف المعرض للخطر سينهار في غضون أسبوع أو أسبوعين إذا لم يعد المشرعون المنشقون إلى التعاون الكامل مع الائتلاف.

قبل ساعات من خطاب بينيت، انسحب النائب عن يمينا نير أورباخ .وهو حليف قديم لبينيت .من الائتلاف؛ قال أورباخ إنه لن يصوت في الأسبوع المقبل لحل الكنيست والشروع في انتخابات مبكرة. بدلاً من ذلك، تعهد بالعمل على تشكيل ائتلاف بديل يتمتع بـ"الروح الوطنية" في البرلمان الحالي - وهو أمر صعب بالنظر إلى أن الكنيست لا يزال يضم أغلبية من المشرعين الذين يرفضون الانضمام إلى ائتلاف مع نتنياهو.